

تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار التاسع – أبريل 2019

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

تقرير آفاق الاقتصاد العربي-ابريل 2019

تقارير آفاق قطرية: القُمر

النمو الاقتصادي

من المتوقع ارتفاع وتيرة النمو الاقتصادي إلى 3.5 في المائة في عام 2019، وإلى 4.1 في المائة في عام 2020 في ظل التوقعات بتحسين أداء القطاع الزراعي بما سيساهم في ارتفاع الحاصلات الزراعية لبعض المحاصيل التصديرية الأساسية. من جانب آخر، سيستفيد الاقتصاد من الجهود المبذولة مؤخراً لتعزيز مستويات إمدادات الطاقة بفعل بناء المولدات الجديدة، وعمليات إعادة تأهيل محطات الطاقة الحرارية كجزء من مشروع ممول من البنك الأفريقي للتنمية، وهو ما سيدعم النشاط في القطاع الصناعي والخدمي. تبقى هناك بعض التحديات التي تواجه القطاع الخاص ممثلةً في صعوبة النفاذ للتمويل وضعف مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ما دون المستويات المطلوبة لدفع النمو الاقتصادي.

اتجاهات تطور الأسعار المحلية

يتوقع أن يتأثر معدل التضخم في القُمر، خلال عامي 2019 و2020، بالتطورات في سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي، ومدى زيادة مستويات الطلب المحلي. إضافة إلى التطورات التي تشهدها الأسعار العالمية للنفط والغذاء. كمحصلة لذلك، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.8 في المائة خلال عام 2019. بينما يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.0 في المائة خلال عام 2020.

الأوضاع النقدية

يرتبط الفرنك القُمرى باليورو، وتتيح سياسة سعر الصرف الثابت احتواء التضخم. وتحدد سعر فائدة الفرنك القُمرى عند مستوى يفوق مؤشر اليورو للإقراض لليلة واحدة (Eonia) بنحو 1.5 نقطة مئوية الذي بقي عند مستويات سالبة منذ أبريل 2015، بمتوسط -0.36 في المائة في عام 2018. في ضوء التوقعات بعودة السياسة النقدية لمساراتها التقليدية في منطقة اليورو عام 2020، من المتوقع أن تحاكي أسعار الفائدة في جزر القُمر هذه التغيرات.

الأوضاع المالية

سجلت نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً في أعقاب القيام بمراجعة الحسابات القومية التي أسفرت عن زيادة كبيرة في مستوى الناتج المحلي الإجمالي بالتالي انخفاض على إثرها عجز الموازنة إلى ما يقارب 0.4 في المائة من الناتج. من المتوقع أن تبقى مستويات الانفاق العام مرتفعة على ضوء استمرار الانفاق الرأسمالي لتطوير البنية التحتية ومواصلة الحكومة دعمها للوقود. يشار إلى أن الحكومة سوف تركز خلال عامي 2019 و2020 على مواصلة الإصلاح الضريبي فيما سيجد ارتفاع حجم القطاع غير الرسمي من الأثر الإيجابي لهذه الإصلاحات. يتم تمويل العجز في الموازنة بشكل رئيس من خلال القروض الخارجية لاسيما القروض الميسرة.



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

الدارة الاقتصادية والتمويلية
صندوق النقد العربي
مبنى ب، 2821، أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: +971 2 6171552
فاكس: +971 2 6526434
البريد الإلكتروني: economic@amf.org.ae
Website: <http://www.amf.org.ae>